«المالية»: إحالة 24 موظفاً إلى التقاعد

علمت القبس أن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية أنس الصالح أصدر، الأسبوع الماضي، قراراً وزارياً يقضي بإحالة 24 موظفاً إلى التقاعد، بسبب تجاوز فترة خدمتهم 30 عاماً، وشملت قائمة الإحالة عدداً من شاغلي الوظائف الإشرافية بالوزارة.

قيمة «ميزان» وحدها تساوي 12 شركة منسحبة

سالم عبد الغفور

مع توالي الانسحابات من سوق الكويت للأوراق المالية، وإعلان 4 شركات عن نيتها الخروج من السوق الأسبوع الماضي، زادت وتيرة المخاوف من تأثيرات ذلك في السوق بشكل عام ومساهمي تلك الشركات بشكل خاص.

وبلغ عدد الشركات التي أعلنت عن نيتها الانسحاب او قررت جمعيتها العمومية الانسحاب 11 شركة منذ بداية العام الجاري، فيما حصلت شركتا منافع، والقرين القابضة بالفعل علي موافقة هيئة الاسواق بالخروج من السوق قبل نهاية العام، مقابل ادراج شركة واحدة فقط في 2015 هي شركة ميزان.

وتصل القيمة السوقية لشركة ميزان القابضة الى 296.5 مليون دينار، تمثل 87.5% لإجمالي القيمة السوقية للشركات الـ 13 البالغة نحو 338.8 مليون دينار، كما أن القيمة السوقية لشركة ميزان تساوي لوحدها القيمة السوقية لـ 12 شركة منسحبة، ما يعني ان السوق لن يخسر كثيرا بخروج تلك الشركات من حيث القيمة، لكنه قد يفقد التنوع، علماً بأن القيمة السوقية للشركات المذكورة لا تساوي أكثر من 1.2% من إجمالي قيمة كل الشركات المدرجة.

وفي الوقت الذي تشكو فيه الأسهم المنسحبة من ضعف التداولات، وتراجع سعر السهم، بلغ معدل دوران سهم «ميزان» 18% منذ ادراجها في 11 يونيو الماضي، ووصل سعرها الى 1220 فلسا في اعلى اقفال له مقابل 740 فلسا سعر الاكتتاب.

ورغم ظروف السوق الصعبة استقطب سهم «ميزان» سيولة بلغت 53.8 مليون دينار من خلال تداول 52 مليون سهم عبر 2136 صفقة منذ إدراجه، وحتى آخر جلسة تداول.

> 13 شركة أعلنت نيتها أو قرارها الانسحاب من البورصة في 2015.. قيمتها السوقية نحو 1.2% فقط من إجمالي السوق

إلى ذلك، أبدت مصادر مسؤولة في سوق الكويت للأوراق المالية، فضلت عدم ذكر اسمها حسرتها على أحوال البورصة، وما تمر به من ظروف صعبة، سواء من حيث التداولات وشح السيولة، أو توالي الانسحابات وتراجع الإيرادات.

وأقرت بوجود شركات لا تستحق الاستمرار في السوق، لكنها في المقابل أكدت على وجود عدد من الشركات التشغيلية لا يقل عددها عن ست شركات من بين 13 شركة أعلنت انسحابها منذ بداية العام «تشغيلية»، وغير متعثرة، وسيمثل خروجها خسارة للسوق.

وكانت القبس قد أشارت إلى أن نحو 55 شركة تستحق الخروج من السوق محددة فئات تلك الشركات، وتشمل الأسهم الخاملة والورقية والطفيلية الممسوكة والمتعثرة، فضلاً عن شركات تشكو من عدم قدرتها على سداد رسوم الإدراج أو الوفاء بمتطلبات «الحوكمة» وضعف التداولات على أسهمها وهبوط قيمتها السوقية نتيجة عدم قناعة المستثمرين بها.

ورغم أنها كيان واحد ألقت المصادر البورصوية باللائمة على هيئة أسواق المال وشركة البورصة اللتين لا تحركان ساكنا للخروج من تلك الأزمات.

وتساءلت لماذا تتجاهل الهيئة الجلوس مع إدارات الشركات التشغيلية ومناقشتها حول الأسباب التي تدفعها للانسحاب؟ ولماذا لا تتخذ قرارات سريعة وناجزة لمعالجة أوضاع السوق، وفي مقدمتها إقرار أدوات تداول جديدة كالمشتقات وإقرار صانع السوق؟!

وأضافت: عندما يقدم موظف على الاستقالة يجلس معه مديره ليناقشه في أسباب الاستقالة.. فلماذا لا يفعل مسؤولو الهيئة ذلك مع الشركات الراغبة في الانسحاب، خصوصا ان الظاهرة باتت تهدد كيان السوق، وتصيب سمعته والثقة فيه بمقتل، في وقت يفترض بنا التسويق له وجذب شركات ومستثمرين جدد.

وأشارت إلى أن بيد الهيئة- كونها حكومية مستقلة غير هادفة للربح - تأجيل دفع الرسوم للشركات، أو تأجيل بعض القرارات التي تدفع تلك الشركات للهروب.

ولفتت إلى أنه بيد الهيئة على سبيل المثال الإبقاء على الشركات السمينة فقط بالسوق وفقا لمعايير تحددها وفصل ما دون ذلك من شركات خاملة ومتعثرة في سوق يسمى «سوق النمو» لحين معالجة أوضاعها، مع إتاحة الفرصة لمن تعدل أوضاعها بالانضمام للشركات السمينة.

وأشارت إلى ضرورة وضع حد لظاهرة الأسهم الممسوكة. فمن غير المعقول بعد فترة وجيزة من إدراج الشركة ان تصبح الغالبية العظمى من اسهمها «ممسوكة» بيد كبار الملاك، ليستفيدوا من مزايا الإدراج، ويحرموا السوق وصغار المساهمين والمستثمرين منها !

قائمة الشركات التي أعلنت نية انسحابها منذ بداية العام

الشركات	القيمة السوقية بالمليون دينار (إقفال الأربعاء الماضي)
سيتي غروب	43.5
منافع	32.9
القرين القابضة	2.7
استراتيجيا	15
المدار	4.4
صيرفة	5.5
كوت فود	46.1
التغليف	17.9
تمويل خليج	57.5
الدواجن	23.8
التبريد	32.9
خليج زجاج	28
م الأوراق	28.6
الإجمالي	338.8

● السوق لن يخسر كثيراً بخروج الشركات المنسحبة لكنه يفقد التنوع

تصوير أحمد سرور

لديها حسابات تداول في البورصة

غالبية شركات الوساطة غير معفاة من «الفاتكا»

سالم محمد

أكد مصدر مطلع ان الغالبية العظمي من شركات الوساطة، لن تعفى من متطلبات قانون الامتثال الضريبي للحسابات الخارجية الأميركية (فاتكا)، لأنها تمتلك حسابات تداول في السوق بين «نشط او خامل» مما يتنافى مع الشرط الخامس من شروط الإعفاء من التسجيل ومتطلبات الإبلاغ، الواردة في خطاب وزارة المالية الى هيئة الأسواق - المعمم نهاية الأسبوع الماضي - والذي ينص على انه: لا تقوم بفتح حسابات تداول مباشرة لها او بالنيابة عن عملائها في سوق الكويت للأوراق المالية»... لتكون معفاة.

في المقابل، قال مصدر مسؤول في احدى شركات الوساطة،ان المقصود من تلك المادة هو حسابات العملاء -على غرار شركات الاستثمار - الذي تمتلكه شركات الوساطة في غالبية البورصات العالمية وغير معمول به في الكويت .

وهو ما ينذر باختلافات في التفسير، قد تكون مثار مراسلات واستفسارات بين شركات الوساطة و هيئة أسواق المال خلال الفترة المقبلة.

على صعيد متصل ،عبر مسؤول آخر في شركة وساطة عن استيائه من إصرار هيئة الأسواق على تجديد العلاقة بين العميل وشركة المقاصة مباشرة، بما يتناقض مع التوجهات المعلنة من الهيئة وشركة البورصة بتطوير التشريعات والعمل على ترقية الكويت الى مصاف الأسواق الناشئة .

وأوضح أن من بين المعايير اللازمة لترقية بورصتنا، هو جعل التسويات والتقاص لدى شركات الوساطة، كما هي الحال في غالبية دول العالم، مشيرا الى أن الشرط الثاني من شروط الاعفاء ينص على ان «يقوم جميع العملاء بإنشاء حسابات تداولهم مباشرة مع شركة المقاصة الكويتية»!.

ولفت الى ان سبب ضم شركات الوساطة الى قائمة الجهات المعنية بتطبيق «الفاتكا» من الأساس، انها في غالبية دول العالم تدير حسابات العملاء، ويتم من خلالها عمليات التسوية النقدية وتقاص الأسهم، وهو ما لا ينطبق علينا حاليا، مشيرا الى أن عملاء الشركات المعفاة من الامتثال لقانون «الفاتكا» ملزمون بالتسجيل عن أنفسهم إذا كانوا ممن ينطبق عليهم القانون.

«نور»: سداد 34% من الديون

قالت شركة نور للاستثمار المالي إنه بموجب خطة إعادة جدولة ديون الشركة لدى البنوك المحلية، قامت الشركة بسداد مبلغ قدره 5.5 ملايين دينار لـ «بيت التمويل الكويتي»، وذلك سدادا لجزء من أصل الدين بتاريخ 31 أغسطس 2015 للبنك المذكور.

وعليه، فإن إجمالي المبالغ المسددة للبنوك المحلية من أصل الدين منذ بداية خطة إعادة جدولة ديون الشركة بلغ 53.3 مليون دينار، بنسبة سداد 34% حتى تاريخه.

التقرير السنوي لوزارة التجارة عن 2014:

انخفاض تراخيص الشركات المساهمة 19.5%

علي جاسم

أفرجت وزارة التجارة والصناعة عن الاحصائية الرسمية لنشاطات الوزارة خلال عام 2014، وبين التقرير، الذي حصلت القبس على نسخة منه، ان التراخيص الممنوحة لشركات مساهمة خلال عام 2014 انخفضت بنسبة 19.5%، مقارنة بعام 2013.

وبلغ عدد تراخيص شركات الاشخاص 5841 رخصة حتى نهاية ديسمبر 2014 في حين بلغت 4751 رخصة خلال عام 2013.

كما بلغ اجمالي التراخيص التجارية الفردية التي تم اصدارها العام الماضي 5443 رخصة، واحتلت محافظة العاصمة المرتبة الأولى في عدد التراخيص بنسبة تمثل 32% من اجمالي عدد التراخيص الصادرة خلال عام 2014. وجاءت قطاعات التسويق والصرافة والفنادق في المركز الاول من حيث عدد الرخص الصادرة للأنشطة بعدد 1187 رخصة.

وفي ما يخص «التأمين» فقد بلغ عدد الوثائق 15124 وثيقة في 2014، في حين تجاوزت مبالغ التعويضات المدفوعة من شركات التأمين 157.8 مليون دينار، اما مبالغ التعويضات تحت التسوية فقد بلغت 168 مليون دينار.

وفي ما يلي أهم الاحصاءات التي جاءت في تقرير وزارة التجارة السنوي عن عام 2014:

● بلغ إجمالي التراخيص الصادرة للشركات المساهمة 99 ترخيصاً (شركات مقفلة + فروع) خلال 2014، مقابل 129 رخصة (شركات مقفلة + فروع) خلال الفترة المقابلة من 2013، بنسبة انخفاض قدرها 19%.

> قطاعات التسويق والصرافة والفنادق تحتل المراكز الأولى في الرخص الفردية

> 157 مليون دينار تعويضات دفعتها شركات التأمين

● كما بلغ إجمالي التراخيص الصادرة لشركات الأشخاص 5841 رخصة خلال الفترة يناير - ديسمبر من عام 2014، مقابل 4751 رخصة خلال الفترة المقابلة من عام 2013، بنسبة زيادة 22.9% عن عام 2013، ومعدل نمو 69.5% عن عام 2011، وذلك كما هو موضح في ما يلي:

1 - تراخيص صادرة لشركات ذات مسؤولية محدودة عددها 3711 رخصة خلال الفترة يناير - ديسمبر عام 2014 منها «2031 رئيسية و1680 فروع»، مقابل 3207 رخص خلال الفترة المقابلة من عام 2013، بنسبة زيادة 15.7% عن عام 2013، ومعدل نمو 55.2% عن عام 2011.

2 - تراخيص صادرة لشركات تضامنية عددها 1360 رخصة منها «1101 رئيسية و259 فروع» خلال الفترة يناير - ديسمبر من عام 2014، مقابل 982 رخصة خلال الفترة المقابلة من عام 2013، بزيادة قدرها 38.5% ومعدل نمو 119%.

3 - تراخيص صادرة لشركات توصية بسيطة عددها 770 رخصة، منها «537 رئيسية - 233 فروع»، مقابل 562 رخصة عام 2013، بنسبة زيادة قدرها 37% ومعدّل نمو 77.4%.

التراخيص

بلغ إجمالي التراخيص التجارية الفردية التي تم إصدارها 5443 رخصة خلال يناير - ديسمبر عام 2014، وقد احتلت محافظة العاصمة المركز الأول في التراخيص الصادرة، حيث بلغ عدد الرخص 1770 رخصة تمثل 32.5% من إجمالي الرخص الصادرة خلال الفترة يناير - ديسمبر من عام 2014، كما احتل قطاع التسويق والصرافة والفنادق المركز الأول، حيث بلغ عدد الرخص 1187 رخصة تمثل 21.8% من إجمالي التراخيص الصادرة.

لأنها تعوق 3 مشاريع استراتيجية

إزالة 40 إلى 70% من مزارع العبدلي

علي الخالدي

كشفت مصادر ذات صلة ان من 40 الى 70% من مزارع العبدلي ستتم ازالتها وتثمينها وتعويض ملاكها باراض بديلة وبمساحات اكبر في مناطق اخرى، كما سيكون هناك تعويض مادي لبعض المزارعين والملاك ممن قاموا بعمليات بناء او زراعة فيها.

ولفتت الى ان الازالة تأتي لتشكيل اغلب المزارع عائقا امام ثلاثة مشاريع اقتصادية مهمة وهي في المقام الاول وجود «مكامن نفط وغاز اسفلها» وكذلك مرور مشروع سكك الحديد الخليجي فيها، كما ان هناك تخطيطا حكوميا لاقامة مخازن استراتيجية ومستودعات في تلك المنطقة.

وعلى ذات صلة، ابلغت مصادر القبس ان عملية التنازل والفرز والبيع في مزارع العبدلي تم وقفها حتى لا تتم المضاربة في اسعارها.

وعلى ذات صلة، كشفت مصادر ذات صلة ان شركة نفط الكويت ستقوم بعملية «مسح زلزالي» على جميع مناطق الكويت خلال شهر نوفمبر المقبل، وذلك للبحث عن مكامن نفطية وغازية جديدة.

ولفتت الى ان عملية المسح الزلزالي ستشمل بشكل خاص منطقة العبدلي.

فقدان إنتاج 50 ألف برميل يومياً

شركة يابانية لدرس أضرار انفجار مصفاة الشعيبة

سعد الشيتي

قال مصدر نفطي مسؤول بشركة البترول الوطنية إن الطاقة التكريرية الحالية لمصفاة الشعيبة 150 ألف برميل يوميا، وان الحريق الذي نشب اخيرا بالوحدة السابعة افقدها 50 ألف برميل من الطاقة التكريرية البالغة 200 ألف برميل يوميا.

وبسؤاله حول متى سيتم تعويض هذا النقص بالطاقة التكريرية قال هذا الأمر لا نستطيع تحديده بالوقت الراهن، قبل استلام التقرير الخاص بمفاعل الوحدة السابعة من الشركة اليابانية التي كلفناها بتحديد الأضرار التي لحقت بالمفاعل وان كان مدمرا بشكل كامل او ممكن إعادة إصلاحه. متوقعا استلام التقرير من الشركة اليابانية خلال الأسبوع المقبل.

وبين انه في حال تأكيد تقرير الشركة اليابانية على ان المفاعل مدمر بالكامل ولا يمكن إصلاحه فسيتم إلغاء الوحدة كاملة.أما في حال كان المفاعل غير مدمر بشكل كامل وهناك إمكانية لاصلاحه فسيتم العمل على إعادة تشغيل الوحدة.

وأضاف انه في حال كان مفاعل الوحدة السابعة مدمرا بالكامل وتم إلغاء الوحدة فسيتم تعويض النقص بالطاقة التكريرية من وحدات أخرى، لكن هذا الأمر قد يسبب ضغطا على باقي الوحدات.